إضاءات تأسيسيّة
لحوزة علمية معاصرة

العلّامة السيّد محمّد حسن الأمين
قدّس سرّه

حوزة الإمام السجّاد العلمية

إضاءات تأسيسيَّة
لحوزة علميَّة معاصرة

العلّامة السيّد محمّد حسن الأمين
قدّس سرّه

حوزة الإمام السجّاد العلميّة

الطبعة الأولى
2021 م – 1443 هـ

بيروت ـ لبنان
ص.ب 5315 - 15
k.fokh.m@gmail.com

الدار العاملية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

الصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

فيما يلي القسم المتعلّق بالحوزة العلميّة من كتاب **أمالي الأمين**، أردنا نشره بشكل منفرد لأهمية الموضوع، ولكون تطوير الحوزة شأن ملحّ للغاية؛ وقد تُشَكِل الأفكار المطروحة هنا منطلقاً جيداً في هذا المضمار، أو تُشَكِل مساهمةً متواضعةً في هذا الهم الكبير.

فقد احتوى **أمالي الأمين** على رؤى وأفكار المفكر الإسلامي الكبير السيَّد مُحَمَّد حسن الأمين (قدس سره)؛ أحد أئمّة الانفتاح والتجديد، الانفتاح على كافّة الأفكار البشريّة، دينيّة وغير دينيّة، والتجديد في الفكر الإسلامي؛ ومع ذلك كان (قدس سره) أحد أهم حراس التراث العاملي، الذي كان عليه علماء الشيعة منذ ألف عام في جبل عامل.

فالسيَّد المقدّس كان يقفُ سداً منيعاً أمام الاجتياح الفكري لبعض الثقافات الغريبة عن بيئة جبل عامل.. وقد نجح إلى حدّ كبير في المحافظة على الأصالة العامليَّة، بالرغم من تلوث الأعم الأغلب من الذين يرتدون الزي الديني، حيث تلوثوا بثقافة دخيلة أجنبيّة عن جبل عامل، بل أجنبيّة عن العرب، وعن التشيّع، لكنّ السيَّد – كما ثلَّة قليلة جداً – بقي محافظاً على إرث السلف العاملي، الذي تحلّى بالوعي والمنطق والنقاء.

ننشر هذا الكراس ليس وفاءً للعلّامة الراحل فحسب؛ بل وفاء لعلماء جبل عامل، الذين كان السيّد استمراراً لهم؛ وتالياً فهو يُعبّر عن ثقافتهم وفكرهم ومسلكهم.. وأي تعزيز لفكره (قُدّس سره) هو تعزيز لفكر علماء جبل عامل (رضوان الله عليهم) عموماً.

واليوم، نحن أحوج ما نكون لعدّة أمور منها تطوير مناهج الحوزة العلميّة، كما نحتاج لاستعادة ما كان عليه الأسلاف من علماء جبال عاملة، الذين رفدوا التشيع في جميع أنحاء المعمورة، كذلك يُفترض الوقوف على نتاجات الكبار من مفكري الحوزة العلميّة، الذين بإمكانهم تصويب الأمور،

وتوجيه البوصلة.. وهذه الأمور الثلاثة هي التي فرضت علينا إفراد هذا البحث؛ تعميماً للفائدة، وترشيداً للأمور.

على أمل أن تُشكل هذه الإضاءات محفّزاً لمزيد من البحث الموضوعي المعمّق، وللتوسّع في مقاربة شؤون وشجون الحوزة العلميّة الشيعيّة.

رحم الله العالِم الجليل السيّد محمّد حسن الأمين، الذي يزداد حضوره في وجداننا يوم بعد آخر.. وإن شاء الله تكون هذه الوريقات صدقةً جاريةً عن روحه الطاهرة.

إنَّه سميع مجيب

مُحَمَّد علي الحاج العاملي

3 محرم 1443 هـ

الموافق 11 آب 2021 م

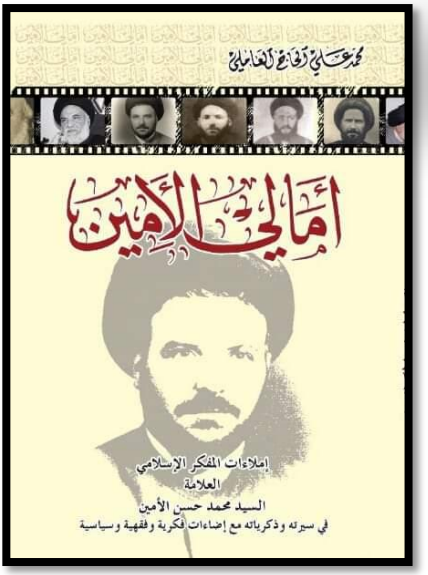
محمد علي أوفاني العاملي
أمالي الأمين
إطلالات المفكر الإسلامي
العلامة
السيد محمد حسن الأمين
في سيرته وذكرياته مع إضاءات فكرية وفقهية وسياسية

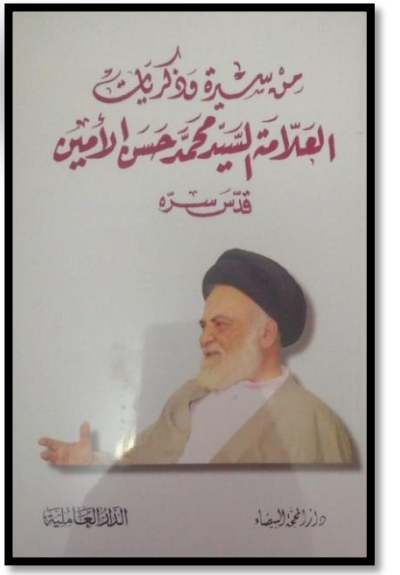
من سيرة وذكريات
العلامة السيد محمد حسن الأمين
قدس سره
دار المحجة البيضاء
الدار العاملية

إضاءات تأسيسيَّة

لحوزة علميَّة معاصرة

رجل الدين في الإسلام: ربما يوفّق المرء أحياناً في صياغة عبارة واحدة هي في جوهرها تكثيف لرؤية فكريّة واسعة وذات جوانب وأبعاد لا حصر لها، ومن ذلك أنني فيما يتعلّق بمفهوم رجل الدين، انطلاقاً من رؤية تراكم فيها الكثير من عناصر البحث والتأمّل وجرت صياغتها على لساني ذات مرّة، وقد صنعتُها على الشكل التالي: «**إنّني أحترم وأعجب بدين الرجل وليس بالضّرورة أن أعجب أو أحترم رجل الدين**».

وهذه العبارة ليست ضرباً من ضروب الفذلكة الأدبيّة، أو البلاغيّة، ولكنَّها تعبير عن رؤية وموقف إسلامي، هو نتيجة تأمّل وبحث في نشأة مصطلح رجل الدين أو رجال الدين والتي اعتبرتها تتنافى مع مفهوم الإسلام لكلا الجانبين اللذين أضيف أحدهما إلى الآخر، فقيل رجل دين، وكأنّ للدين رجالاً اختصّوا به، وباتوا مؤهّلين وحدهم للنطق باسم هذا الدينّ وأنّ على الآخرين أن يكون بينهم وبين الدين واسطة حصريَّة، بل بينهم وبين الله سبحانه وتعالى واسطة حصرية هي رجل الدين، وهذه الرؤية ليست مجرد رؤية ذهنيّة بقدر ما هي أيضاً رؤية مستمدة من تاريخ بشريّ تجسد

بصورة معروفة في سلوك رجل الكنيسة في المسيحيّة وقبلها ـ وفي أعماق التاريخ ـ تجسّد بما كان يسمّى بالكهّان وهم في الواقع كانوا رجال دين، وفي تأمّلاتي المتأنية والعميقة توصَّلت، ولعلّي لستُ مخطئاً في هذا الاستنتاج، وهو أنّ جزءاً أساسياً من جهاد الأنبياء، ومن العقبات التي واجهتهم وحاربت دعواتهم كانت من هؤلاء الكهان بما فيهم نبينا محمّدﷺ، فإنّ مواجهته الأكثر مشقّة كانت مع هذه الطبقة من الكهان سواء كانوا يهوداً أو مسيحيّين أو مجوساً أو إلى أيّ دين انتموا، فكان يعني لهم انتصار الأنبياء وتعميم مفاهيم الوحي المنزل إيذاناً بزوال سلطاتهم ومكاسبهم ومواقعهم، بما يعني أنّ رجال الدين هؤلاء لم يكونوا في دائرة السعي إلى تحقيق مقاصد الدين الحقيقيّة، بل كانوا يتذرّعون باسم الدين لتعزيز سلطاتهم البشريّة، حتى لكادت ـ من وجهة نظري ـ أن تؤدي هذه الظاهرة إلى رواج جانب كبير من جوانب الكفر والإلحاد.

وإذا استطردتُ فإنّني لا أتحرج من القول بأنّ إسلامنا العظيم نفسه لم ينجُ من هذه الظاهرة، بل استطاعت أن تتسلل إلى الاجتماع الإسلامي، وأن يصبح مصطلح رجل الدين مصطلحاً شائعاً ومقبولاً، في الوقت الذي ينبغي أن

يكون الإسلام ـ كما هي مقاصده العليا ـ الكلمة الأخيرة للسماء وللاجتماع البشري متضمّناً كل القِيَم العليا التي تليق بهذا المخلوق المميّز الذي هو الإنسان.

إنّني أدرك وأعلم أنّ الكثير من رجال الدين ومن المؤمنين، بل ربّما الأكثرية الساحقة سوف تجد في هذا الرأي انحرافاً وخطأً، وسوف تدافع عن فكرة مصطلح **رجل الدين** بحجج كثيرة، لعلّ أهمها القول بأنّ الدين الإسلامي وشريعته وعلومه تتطلّب بالضرورة اختصاصيّين في هذا المجال، وفي الجواب المختصر على هذه الحجّة، فإنّني لا أمنع من صحّة هذا القول، وأقرّ إقراراً كاملاً بأنّ اتساع حدود المعرفة ـ بصورة عامّة ـ والمعرفة الدينيّة منها، باتت تتطلّب اختصاصيّين في كلّ فروعها، فليس بوسع الناس كلّهم أن يكونوا فقهاء أو متكلّمين أو فلاسفة، بل لا بدّ أن يكون هناك مختصون بهذه العلوم، ولكن المصطلح المناسب لمثل هؤلاء المختصين، هو مصطلح علماء الدين، وليس رجال الدين.

فإذا قيل ما الفرق بين الأمرَين، قلتُ: إنّ الفرق كبير، فرجل الدين بالمصطلح التاريخي لهذه الكلمة هو الناطق باسم الدين، وهنا أورد عبارة شائعة وهي مستعملة واستعملت

على لسان فقهاء كبار في شهاداتهم لبعض العلماء تقول بحق المشهود له بأنّ **الراد عليه كالرّاد على الله!**

إنّني أعتقد أنّ الإسلام أتاح لكلّ إنسان درجة من الحريّة عندما تكون مقرونة بقدر من الفهم والعلم والاطلاع أن يُعمل فكره وأن يناقش كلّ صورة من صور الاجتهاد البشري.

والاجتهاد كما ينبغي أن نعلم هو ليس وحياً ولكنَّه جهد عقلي بشري معرّض للخطأ وللصواب، وكلّ ما هو إنجاز بشري، وليس وحياً أو سنّة قطعيّة، فهو ذو قابليَّة لمناقشته والردّ عليه واختيار الرأي الذي يراه المكلّف أقرب إلى الصواب، ومن هنا اعتراضنا على القول بوجوب تقليد مجتهد معيّن دون غيره، فضلاً عن موقفنا الشاجب للمغالاة في هذه المسألة عند الذين يقولون بأنّ تقليد مجتهد معيّن يُلزم المقلِّد اتّباع المقلَّد حتى في آرائه السّياسيَّة والاجتماعيّة والاقتصاديَّة وغيرها من شوؤن الحياة.

ما تقدّم ولو كان يحتاج إلى المزيد من التوسّع قد يكفي لتفسير العبارة التي بدأناها في مطلع هذا الكلام بأنّ الذي

يجب أن يُحتَرم هو (دين الرّجل وليس رجل الدين بالضرورة) فكمْ من رجل دين ضعيف الدين، وكم من متديّن حقيقي ورع لا يُقال له حتى رجل دين!!

وأنهي هذا بالأسباب التي دعتني لإطلاق هذه المداخلة وهي أسباب متعددة ولكن أهمّها أن تكون ردّاً منطقياً على الكثير من الناس الذين يجابهونك أحياناً بأنّ فلان من رجال الدين فعل كذا، وكثير من رجال الدين فعل كذا، وكثير من رجال الدين يحلّل بعض المحرّمات البديهيّة في الشرع الإسلامي، وكثير من رجال الدين يمارسون السّلوك الفلاني، ويكون هذا السلوك سلبياً، فكأنّهم بذلك يعبّرون عن اعتقاد خاطئ، مفاده أنّه كلّ من امتهن مهنة رجل الدين، فإنّ قوله وعمله وإقراره حجّة على الآخرين، والمتشرّعون يعلمون أنّ الرسول وحده والأئمّة وحدهم هم مَنْ تُعْتَبَر أقوالهم وإقراراتهم وأفعالهم حجّة على الآخرين، وأنّ كلّ مَنْ سواهم يمكن أن يردّ عليه، بل يمكن أن يرتكب من الأخطاء ما يرتكبه سائر الناس، دون أن يقلّل هذا من أهميّة علماء الدين الحقيقيّين الذين يمتازون بأعلى درجات الورع والتقوى.

ضرورة توفّر رجال الدين على الفلسفة: كنتُ وما زلتُ أشدّد على ضرورة توفّر العالم الديني على رؤية فلسفيّة في تفكيره وهو ينتج المعرفة الدينيّة، وأعتقد أنّ هذه المسألة كانت حاضرة حضوراً جيّداً في ثقافة ورؤية الأسلاف من علماء الدين، وإن كانت عند بعض العلماء، وخاصّة علماء الفقه وأصوله، قد تمّ الإيغال في المسألة الفلسفيَّة على نحو يخرج المادّة عن منهجها وعن مضمونها، وقد تصل النقاشات حولها إلى ما نسميه بالمماحكة أكثر ممّا تهدف للوصول إلى القواعد السليمة والواضحة كلّ الوضوح، وهنا أودّ أن أشير أنّ هذه الظاهرة قد برزت بعد دخول إيران ميدان التشيّع والعلوم الإسلاميّة، ذلك أنّ الثقافة الإيرانيّة تشكّل الفلسفة مفصلاً عضوياً فيها، وقد أنتجت العديد من الفلاسفة الإسلاميّين.

أمّا ما نريد أن نقوله نحن في مجال الدعوة إلى توفّر العالم الديني على الرؤية الفلسفيَّة، فهو المقدار الذي يساعد الفقيه أو المثقف المسلم على استخدام حريّة التفكير وأصالته، ذلك أنّ الفلسفة ـ بصورة عامّة ـ تفترض التفكير الحر وغير المقيّد بأفكار وآراء الآخرين، عدا عن كون الجانب الفلسفي في إنتاج المعرفة الإسلاميّة يجعلها ذات بُعد إنساني أعمق وأشمل، وهنا

أودّ أن أشير إلى أنّ مرحلة إكمال العلوم الفلسفيّة برزت مع الأسف في مرحلة الانحطاط على مستوى الثقافة العربيّة والإسلاميّة، وإذا أردنا أن نستطرد في ذكر الأسباب التي أدّت إلى تراجع التفكير الفلسفي، فلا يمكننا أن نعزل ذلك عن توجّهات السلطة السياسيّة التي أرادت استتباع الفقهاء بما ينسجم مع بقائها ورسوخها كسلطة، مقدّرين أنّ الفلسفة وهي عدَّة التفكير الحر قد تنتج ـ بل بالتأكيد سوف تنتج ـ منهجاً حراً في مجالات علوم الفقهاء وبالتالي فتاواهم، وهذا ما تخشاه السلطة التي شاع في زمنها واتّسع إطار فقهاء السلاطين، ومن الأقوال التي توارثناها عن هذه المرحلة المفهوم القائل: "**من تمنطق تزندق**" علماً أنّ علم المنطق هو ليس سوى مقدّمة عقليّة لبحث شؤون الوجود والكون والعالم الذي هو موضوع الفلسفة، أمَّا الخشية من الانحراف لدى الفلاسفة فهي خشية غير مبررة، فنحن نرى أنّ التراث الإسلامي الذي أنتجه علماء فلاسفة كابن سينا وابن رشد والفارابي وغيرهم. كانوا هم ذووا اليد الطولى في تطوير العلوم الإسلاميّة، وهنا لا بدّ أن نستذكر في عصرنا أحد كبار العلماء المفسّرين للقرآن المسمى بـ **الميزان في تفسير القرآن** للسيّد

الطباطبائي، نجد الجانب الأكثر أهميّة منه هو المشتمل مع كلّ سورة من سور القرآن على بحث فلسفي وهذا عدا عن كونه توسيع لدائرة الفهم والعقل يشكّل حجّة قويّة على أنّ النصّ الإسلامي لا يعادي الفلسفة.

إنّ الاتجاهات الفكريّة في عالمنا المعاصر والتي تركت آثاراً عميقة في ساحة التفكير العالمي، كانت تستند وما زالت لمنهج فلسفي حتى عندما يكون البحث في مجال الاجتماع أو السياسة فيما الفكر الإسلامي ما زال مضطراً لأن يجترّ مقولات فلاسفة المسلمين الذين لا يقلل من عظمتهم وأهميتهم أن يسعى مفكّروا عصرنا المسلمون إلى إنتاج فكر إسلامي فلسفي أصيل، ولا يمكن التوفّر على هذه الأصالة دون عدَّة فلسفيَّة، واستيعاب ليس للفلسفة اليونانيَّة والإسلاميّة فحسب، وإنما للفكر الفلسفي الذي يتمّ إنتاجه على مستوى العالم، ونحن نشدّد على أنّ في الإسلام آفاقاً واسعة، وهي بحاجة إلى علماء أكفاء يستطيعون ارتيادها وتقديم رؤية جديدة لقضايا الإنسان والوجود والعالم ولقضية الحريّة بشكل خاص.

أكتفي بهذا القدر بالإشارة إلى ضرورة الفلسفة، وذلك لأنّني ألاحظ أنَّه حتى يومنا هذا ما زالت الحوزات العلميّة

تنفي هذه المادّة من مناهجها، وإذا وجد شيء منها، فهو تكرار لمقالات الفلاسفة التاريخيّين، وأقترح أن تكون مادّة الفلسفة مادَّةً أساسيّة في مناهج العلوم الدينيّة، وخاصّة عندما تكون هذه العلوم تتّجه إلى إعداد فقهاء وعلماء حقيقيّين.

تعاطي رجال الدين بالسياسة: أضحى تعاطي رجال الدين في السياسة ظاهرة ملفتة، ونشعر أنّ رجال الدين لديهم شبق وجوع في هذا المجال، ويعتبر البعض أنّ انخراط رجال الدين بالسّياسة يسيء للجسم العلمائي؟

من حيث المبدأ فإنَّ عالم الدين هو مواطن له الواجبات والحقوق نفسها التي هي لكلّ مواطن، فإذا سُئل: هل يجوز أن يعمل رجل الدين في المجال السياسي؟ الجواب من حيث المبدأ: نعم يمكنه ذلك بسبب هذا الحق المشروع للجميع، ولكن ثمَّة ظاهرة باتت ملفتة للنظر، وهي جنوح العدد الكبير من العلماء وطلاب العلم إلى الإنخراط في المجال السياسي يبدو ظاهرة غير مبشّرة، وذلك أن أكثر هؤلاء يريدون أن يجمعوا بين الأمرين، بين موقع ديني وموقع سياسي، والأخطر

من ذلك أن يتحوّل الدين إلى ذريعة تسهل دخول رجل الدين إلى الحقل السياسي، فيصبح إذ ذاك ممثلاً للناس في الحقل السياسي عن طريق الدين بما يجعل الدين ذريعة، وبما يجعل الكثير من العامّة ينحازون إلى صف رجل الدين بوصفه ممثلاً للدين في السياسة، أي كأنما عدم انتخاب رجل الدين يصبح إثماً، وهذا أسوأ استغلال للدين وقيمه ومفاهيمه.

و نحن نرى أنّ هذه الظاهرة تفاقمت كثيراً على النحو الذي أصبح الخطاب الديني محصوراً وضيقاً بالمقارنة مع الخطاب السياسي لرجل الدين.

في الحقيقة عندما نتأمّل في مقاصد كلّ من الدين والسياسة نجد أن لكلّ طرف منها حقلاً مختلفاً دون أن يعني ذلك وجود تناقض بين الدين والسياسة، وإنما يعني أن يكون لكلّ إطار منهما اختصاصه، وربما أدى هذا الإختلاف في الإختصاص إلى تعاون وتكامل عندما تكون مبادئ كلّ من الطرفين سليمة وصحيحة، هذه نقطة، والنقطة الأهم من وجهة نظرنا أن رجل الدين حينما يدخل في حزب أو في إطار سياسي يصبح ملزماً بالدفاع عن حزبه أو إطاره بحق أو بباطل، وهذا ما يتناقض كلّ التناقض مع دوره الإصلاحي

العام، ودوره ـ وهو الأهم ـ النقدي، أي يفترض برجل الدين أن يقاوم الإنحراف السياسي، من أي جهة أتى هذا الإنحراف، فكيف بوسعه عندما يكون منخرطاً في أحد الأطراف المختلفة في الشأن العام؟!

نضيف إلى ذلك أن مجتمعنا بصورة عامّة، وهذا أمر مؤسف، بدأ يشهد تراجعاً في مجال القيم والأخلاق والإلتزام الديني، وحتى أمام الصحوة الدينيّة التي بدأت منذ عقود قليلة، فإننا نلاحظ أنَّ الكثيرين من أبناء المجتمع لم يلتزموا بهذه الصحوة التزاماً صادقاً، بل حولوها إلى مظهر شكلي يدافع عن الدين بالخطاب والكلمة، ولكنَّه في سلوكه العام يتجاوز بل يتناقض مع الخطاب الديني الحقيقي.

إنّ سوء الأحوال السياسيَّة في أغلب بلاد المسلمين يفرض على علماء الدين الحقيقيين أن يتعاونوا في صياغة مشروع تربوي ديني يتناول جميع فئات المجتمع، ولا يكون له هدف سوى ترسيخ قيم الدين، والحؤول دون المبالغة في انتماء رجال الدين إلى الأحزاب السياسيَّة، بل إلى أي مستوى من مستويات السلطة، فالدين هدفه الإصلاح الإجتماعي، والسياسة هدفها السلطة، وهي تستبيح ـ غالباً ـ في هذا السبيل ما لا يبيحه

الدين.

وعلى هامش هذه الرؤية التي قدمناها، أودّ أن أشير إلى أن هناك ظاهرة اجتماعيَّة وخاصّة لدى النخب الواعية والمثقفة في أوطاننا، وهي أنَّهم لم يسمعوا خطاباً دينياً خالصاً بسبب انخراط الدين بالسياسة والسياسة بالدين، وهم يطلبون وجود عالم الدين الذي يستطيع أن يقدّم لهم المعرفة الدينيّة الأصيلة، حتى لقد وصل الأمر إلى أنّ بعض المتزين بزي الدين إذا سُئل عن القضايا الشرعيَّة والمعرفيَّة في الإسلام فليس لديه من العلم والإحاطة ما يستطيع الإجابة فيه على مثل هذه الأسئلة، أليس في هذا خروج عن الإختصاص، بل خروج عن الأمانة التي التزم فيها رجل الدين أمام الله والمجتمع وأمام نفسه؟!

ثمّ أليست آداب الإسلام كلّها تصب في تحريض المؤمنين ـ وخاصّة منهم العلماء ـ على الجهاد في وجه السياسة الظالمة أو الحاكم الظالم، وإذا كان ثمّة تياران في البلد، أو في العالم الإسلامي كلاهما ظالم فهل يجوز أن ينحاز رجل الدين إلى أحدهما ليقاوم التيار الآخر؟!

ثمّ أليس من أسوأ الممارسات وفق الإسلام هو وقوف

العالم على أبواب الحكام، والسياسة تستدعي بالضرورة أن يقف العلماء على أبواب الحكام وأصحاب السلطة؟!

ولو قُدّر لهؤلاء العلماء أن يعلموا المكانة الرفيعة المتاحة لهم إذا قورن مجدهم بمجد السياسيين لعزفوا عن الإنخراط في السياسة، ذلك أنَّهم في مجال الدين ونشره بإخلاص إنما يمتلكون قلوب الناس وضمائرهم، فيما السياسيون لا يمتلكون شيئاً سوى عناصر القهر والغلبة التي تجعل المواطنين ينقادون إليهم.

ليس فيما أوردناه ما يعني أننا نطالب بمحاصصة بين رجل الدين ورجل السياسة، فقد قلنا أن من حق رجل الدين أن يراقب السياسة ورجالها وسلوكها، وأن يعمل من موقعه الفاعل والمؤثّر على تصحيح الواقع السياسي من خلال الهيبة الصادقة التي يملكونها بعد أن يحرروا أنفسهم من الأغراض والأهواء وحبّ المنافع والمكاسب.

و لا مانع لدينا في حال إجماع أو شبه إجماع الناس على عالم ثقة يولونه أمور قيادتهم السياسيّة، وهذا ما يحصل وحصل في تاريخنا القديم والحديث، ولكن دون أن ينغمس كلّ علماء الدين في الشأن السياسي.

في شكل المرجعيّة الشيعيّة: تاريخياً يعتمد الشّيعة على نظام المرجعيّة الدينيّة التقليديّة، لكن منذ أقل من نصف قرن لجأ شيعة لبنان لتأسيس (المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى) كما استحدث الإيرانيّون نظام ولاية الفقيه، ما هي وجهة نظركم في هذا المقام؟

من حيث المبدأ فإنّ وجهة نظري تتجه نحو الإيمان بقيام المؤسسة سواء كانت هذه المؤسسة دينيّة أو طائفيّة أو اجتماعيّة أو ثقافيّة بما يعني أني أميل ميلاً واضحاً إلى أنّ عصرنا وربما ما قبل عصرنا، وتجربة الشعوب المتقدّمة، كلّها كانت في البداية تعتمد على الفرد وكان هذا الاعتماد يؤدي بعض المنافع ولكنَّه كثير المضار وطالما كانت هذه الفرديَّة سبباً في الخفوت والتراجع وانهيار المشروعات التي يتبناها الأفراد.

وحتى لا نطيل فأنا لا أرى أنّ المرجعيّة بوصفها أنها مؤسسة بشريّة تختلف في هذا المعيار عن غيرها، بل ربما كانت المرجعيّة الدينيّة لدى الطائفة الشيعيّة هي أحوج ما تكون أن تتحوّل إلى مؤسسة وهذا لا يعني إلغاء أو تهميش

دور الأفراد المميّزين، فما الضّير أن يكون لدى الطائفة عدَّة مراجع، ولكنَّهم يخضعون لنظام ومؤسسة واحدة سواء في الشأن الفقهي أو الشأن المالي أو شأن القيادة الدينيّة بصورة عامّة.

إنّ تفرّد كلّ مرجع بمؤسسته الخاصّة الفرديّة لا يمكن أن يؤدي إلى التراكم الطبيعي الذي هو في جوهره عنصر التقدّم والتحوّلات الطبيعيّة وقدرة هذه التحوّلات على إبداع مناهج جديدة لدور المسألة الدينيّة في الاجتماع الإنساني بصورة عامّة ولاجتماعنا الشيعي بصورة خاصّة.

إنّ اختلاف الآراء والرؤى الفقهيّة لا يبرّر على الإطلاق الانفراد عن سائر الإمكانات الأخرى المتوفّرة لدى فقهاء متعدّدين، علماً أنّنا نعرف أنّ الاختلاف في المسائل الفقهيّة أو الاجتهاد الحرّ في استنباط الأحكام الشرعيّة لا يختلف بين المجتهدين اختلافاً نوعياً، وإنما هي تفاصيل صغيرة لا تستدعي أبداً تبرير الانفراد في المرجعيّة وإمكانية تحويلها إلى ما يشبه الأحزاب المرتبطة بأشخاص وبرموز معيّنة، الأمر الذي قد يستولد بدل التعاون والتفاعل، قد يستولد الصراعات التي من شأنها أن تعزّز عناصر التراجع في بنية الطائفة، وفي تطلّعاتها

نحو الإصلاح والتفاعل الإيجابي بين أفرادها ومؤسساتها.

علماً أنّ فقدان المؤسسة العامّة القويّة للمرجعيّة تشكّل عاملاً مشجّعاً لادّعاء منصب المرجعيّة، ممّن يستحقّ ولا يستحقّ هذا المنصب، فالمؤسسة هي التي تنتج المعايير الصائبة وتعزز هيبة المؤسسة المرجعيّة وتفعّل قراراتها في كلّ الشؤون التي تختصّ بها المرجعيّة.

مشاركة رجل الدين بالانتخابات: كثيراً ما يتمّ التداول بموضوع شرعيّة ترشّح علماء الدين لمواقع نيابيّة وسياسيَّة!

إذا أردتُ أن أوجز وجهة نظري في موضوع دخول علماء الدين في المعترك السياسي فإنّني أبادر وبدون أيّة مقدمات أنّ رجل الدين أو عالم الدين هو عضو في المجتمع السياسي الذي ينتمي إليه، وله الحقوق نفسها، وعليه الواجبات نفسها التي تقع على الآخرين من أبناء المجتمع.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يجوز أن يكون عالم الدين ممارساً لدوره السياسي بوصفه رجل دين

ـ أي بوصفه ناطقاً باسم الدين ـ حتى في الشأن السياسي؟

أمام هذه السؤال نتوقف لنقول: إنّ عالم الدين عندما يتقدم للعمل السياسي بوصفه ناطقاً باسم الدين فإنّ ذلك يخلّ ـ بنظرنا ـ بالتساوي في الحقوق بين المرشّحين للوصول إلى موقع السلطة، ذلك أنّ السلطة ـ كما نرى ـ هي شأن بشري ولا يمكن إضفاء أي صفة إلهية على هذه السلطة دون أن يمنع رجل الدين من إبداء رأيه الديني أثناء عمله في مجال السياسة أو السلطة، ولكن هذا الرأي لا يلزم الآخرين باتباعه كما أنّ الآخرين لا يأثمون إذا هم لم يعملوا برأيه، والدليل على ذلك أنَّه ربما كان في البرلمان أكثر من عالم دين ونجدهم مختلفِين في آرائهم، فلو كان عالم الدين ناطقاً باسم الدين الحقيقي ـ أي باسم إرادة الله ـ لما اختلف هؤلاء العلماء في آرائهم.

إذن، فإنّ ما يبدونه من آراء لا يدخل في تقييمها عنصر الاعتبار الديني وإنما تناقش كأفكار قابلة للقبول، وللنقض أيضاً.

وخلاصة هذا الكلام لا يُفهم منها أنَّه محرَّم على رجل الدين ـ لا في القوانين الشرعيّة ولا في القوانين الوضعيَّة ـ أن

يضطلع بالعمل السياسي بوصفه فرداً من أفراد المجتمع الذي يعيش فيه.

المرحلة التي يُستحسن فيها لبس الزيّ: في أيّ مرحلة تنصحون طالب العلم باعتمار العمامة والزيّ الديني؟

أرجّح بالنسبة لطلبة العلوم الدينيّة في مدارس لبنان، وغيره من الحوزات العلميّة الثانويّة، وأعني بالثانويّة هنا الحوزات التي نشأت بصورة متأخرة بالنسبة لحوزتَي الشيعة التاريخيتين **النجف** و**قم**، أرجّح أن لا يلتزم الطالب باللباس الديني خلال مرحلة التأهّل والإعداد للدراسة العليا في **النجف** أو في **قم** أن لا يرتدي الزي الديني، وأن يؤجّل ارتداء الزي الديني إلى ما بعد فترة غيابه عن الوطن، والتي عادة ما تطول في حوزاتنا الكبرى، حيث يعود بعد إنهاء دراساته المتوجبة كي يصبح عالماً بالحد الأدنى ـ على الأقل ـ مما يجب أن يتوفّر عليه عالم الدين الحقيقي، فهو عندما يبتعد عن أجواء بلده فترة من الزمن سوف يكون لباسه للزي الديني أمراً طبيعياً وغير مفاجئ، هذا علماً أنّ الإسلام لم يفترض لعلماء الدين أن يكون

لهم زيّ خاص، فقد كان زي الرسول ﷺ وزي الأئمّة من أهل البيت ومن فقهاء السنة هو كزي الرجال الآخرين في مجتمعهم، حتى أنّه يُروى أنّه دخل أحدهم على مجلس الرسول وكان بين أصحابه فسأل: أيّكم محمّد؟ بما يعني أنّ النبي لم يكن يتميّز بلباس خاص، يختلف عن لباس الصحابة.

ولكن هذا لا يعني أنني أطالب بخلع هذا الزي الراهن لرجال الدين، فهو يقع في دائرة المباح لا الواجب ولا المحرّم ولا المكروه، ولا المستحب، ولكن إذا تَزَيَّ أحدٌ بهذا الزيّ ولم يكن مؤهَّلاً من الناحية العلميّة والإيمانيَّة والالتزام الدقيق بالأحكام الشرعيّة فإنّ هذا سيجلب الضرر لا على الشخص نفسه فحسب، وإنما على الصنف بصورة عامّة، وربما على الدين نفسه في نظر بعض الناس على الأقل.

وبالملخص فبما أنّنا اعتبرنا هذا الزي علامة على أنّ صاحبه من أهل العلم والتقوى فينبغي أن يكون له نظام يمنع المدعين والمتسلقين من ارتدائه بدون مؤهّلات، ولأغراض دنيويَّة كما نشهد ذلك في عصرنا ولدى عدد من هؤلاء الذين يرتدون الزي الديني بدون مؤهّلات.

تدرّج رجل الدين: هل تنصح بفرض تدرّج رجال الدين قبل الانطلاق في الميدان نظير ما هو معمول به في مجال المحاماة؟

يمكنني من خلال مرحلة طويلة نسبياً من تجربة العمل الديني أن أسجّل الكثير من الملاحظات والنقود على ما هو شائع على مستوى أداء طلاب علوم الدين وعلماء الدين، وهو ـ أي ما يمكن أن أتطرق إليه في هذا المجال ـ أن تكون دائرته واسعة وظاهراته متعدّدة، ولكن النقطة التي نريد أن نشير إليها الآن هي أنّ مهنة عالم الدين ـ إذا صحّ التعبير ـ تكاد تكون المهنة الوحيدة التي لا يسبقها عمليَّة تدرّج وتمرين، تشبه ما هو موجود في حقل القضاء وحقل المحاماة، إذ أن من قانون القضاء والمحاماة أن يمرّ الواحد منهما ـ القاضي أو المحامي ـ بمرحلة تدرّج، وهذه تكون بإشراف من سبقوهم من المتمرّسين في هذه المهن، واستطراداً أودّ هنا أن أشير إلى أنّ القضاء الشرعي في لبنان ينقصه هذا الجانب حيث يجري تعيين القاضي قاضياً أصيلاً دون المرور بمرحلة التدرّج التي بدونها من الصعب أن يتوفّر القاضي على مستلزمات عمله القضائي.

وهكذا الأمر بالنسبة لعالم الدين الذي يتخرّج من الحوزة

العلميّة ويدخل ميدان العمل الديني مباشرةً ودون الخضوع لفترة من التدريب والتدرّج على أيدي العلماء السابقين المؤهّلين لتقديم المعارف الضروريَّة للابتداء في مسيرة العمل الديني.

في تجربتي القضائيَّة الطويلة يمكنني أن أعدد الكثير من السلبيّات التي وقعتُ عليها لدى كثير ممّن يعملون في المجال الديني، وليس أهمها الأمور البسيطة نسبياً التي تتعلّق بأحكام الزواج والطلاق وصيغ هذه الأحكام، هذا عدا عن مجالات الوصايا والإرث وغيرها من أبواب الأحوال الشخصيَّة التي يُفترض أن يقوم بها رجال الدين خارج العمل القضائي وأن يرسلوها إلى المحاكم بهدف إقرارها رسمياً أو الاستعانة بها في مجال النظر في الدعاوى المقامة في هذه المحاكم، ولا أبالغ إذا ذكرتُ مثالاً مضحكاً، حيث أرسل بعض هؤلاء ورقة مع رجل وامرأة مطلّقين وكتب في هذه الورقة أنَّه أجرى طلاقهما طلاقاً (بائناً رجعيّاً)!!

إذا كان ثمّة من محاولة لإصلاح هذه الظاهرة فإنّ الأمر ـ في نظري ـ يتطلّب مؤسسة مرجعيّة ملزمة لكلّ الذين درسوا وتوجّهوا للعمل في الحقل الديني، وليكون إشرافها على تدريب هؤلاء إشرافاً واجباً وملزماً بحيث لا يسمح لعامل في

الحقل الديني أن يُمارس دوره بدون تزكية من هذه المؤسسة.

وإذا كان ما قلناه هو الخيار الوحيد لإصلاح هذا الجانب من جوانب العمل الديني فإنني لستُ متفائلاً من إمكانيّة قيام مثل هذه المؤسسة التي كان يمكن أن تكون جزءاً مركزياً من مهمّات **المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى**. ولكنّها مع الأسف ـ كما غيرها من الأمور الكثيرة ـ لم يضطلع بها هذا المجلس، الأمر الذي جعله من وجهة نظري مجلساً شكلياً لدرجة يمكن القول بانتفاء الحاجة إليه، إلّا في حال قامت نهضة دينيّة واعية وأعادت تجديد هذه المؤسسة وتوفير كلّ أسباب النجاح لعملها في تنظيم العمل الديني.

الألقاب الحوزويّة : هل مِن أساس للألقاب التي تُطلق على علماء الدّين في الحوزة العلميّة راهناً؟

أمَّا لجهة الألقاب التي تُعطى لعلماء الدين في عصرنا فهي تذكرني بالألقاب ـ ألقاب التفخيم والإجلال والعظمة ـ التي توضع على الكتب وذلك في عصر الانحطاط، والتي تسبق اسم المؤلّف، الأمر الذي يُشْعِر ذوي المعرفة والأصالة والفكر أنّ المبالغة في مثل هذه الألقاب ليست إلا محاولة لتغطية

الكثير من الجهل والفراغ في مثل هذه الكتب، أو كأني بها مظهر من مظاهر التنافس والتزاحم بين المؤلّفين في إطلاق الألقاب الفخمة والادعاءات المبالغ فيها، وهي في نظري ليست من الخلق الإسلامي والديني في شيء.

وهي كما أشرتُ ارتبطت فيما نسميه عصور الانحطاط بدليل أنَّ هذه الألقاب لم توجد قبل ذلك، أي في عصر النبوة ولا في عصر الخلافة، ولا في عصر النهضة العلميّة والفقهيّة والمعرفيّة، بل كان الكتاب بالكاد يحمل اسم صاحبه على أهميّته، هذه الكتب التي شكلت أساساً لعصر النهضة في العصر العباسي وقبل انهيار الدولة الإسلاميّة وبدء عصر الانحطاط الفكري والأدبي.

أريد هنا على سبيل الطرافة أن أذكر حادثة رواها لي الصحافي العالمي الكبير مُحَمَّد حسنين هيكل، وهي ذات دلالة بليغة على هذا الصعيد وعلى صعد أخرى، قال لي إنَّه في الستينات طلب موعداً من الرئيس الأميركي فحدد له موعداً بعد ثلاثة أيَّام، وعندما دخل إلى البيت الأبيض لم يقطع من المسافة سوى الباحة التي يفضي إليها الباب الخارجي وصولاً إلى مكتب الرئيس المتصل بهذه الباحة، حيث وجد الرئيس

واقفاً على الباب ينتظره، وبعد فترة قصيرة من لقائه بالرئيس الأميركي طلب مقابلة مع الملك الأفغاني(*) ـ آخر ملوك الأفغان في السبعينات ـ وأخذ يروي لي مطولاً عن الإجراءات الطويلة التي استمرت أسابيع طويلة من الزمن ليحدد له الموعد أخيراً، فيذهب إلى (كابول) فيستقبلونه في أحد فنادقها حيث استمر مكوثه أكثر من سبعة أيَّام لكي يحين موعد المقابلة، وعندما اصطحبوه إلى القصر كانوا ينقلونه من صالة إلى صالة أخرى، ومن غرفة إلى غرفة أخرى، وقد استمر الأمر ساعات، حتى أدخلوه أخيراً على هذا الملك المتربع على عرشه، والذي لا يملك من شؤون السلطة والهيمنة والقرار عُشْرَ معشار ما يملكه الرئيس الأميركي.

وبعد أن انتهى من هذه الرواية قال معلّقاً إن الدول كلّ ما كانت متخلّفة كلّما تضخمت إجراءاتها وبروتوكولاتها الفارغة، وكلّما كانت متقدّمة كلّما تخلت عن كلّ أشكال البروتوكول الزائدة.

(*) الملك محمّد ظاهر شاه، مواليد 1914م في كابل، نصّب ملكاً في العام 1933هـ، وهو بعمر التاسعة عشر، انتهى حكمه عام 1974، توفي في العام 2007، وتالياً فقد عاش 92 سنة.

وذكر لي كمثال آخر، أنَّه طلب موعداً من الرئيس الفرنسي، فحدد له في نفس الليلة موعداً ولكن ليس في القصر الجمهوري وإنّما في أحد مطاعم باريس paris، حيث جلس معه أكثر من ساعتين، في مطعم لم يلاحظ هيكل أن رواد هذا المطعم قد اهتموا أكثر من اللازم بوجود رئيسهم في المطعم.

ذكرتُ هذه الطرفة لأشير إلى أن السِمة التاريخيّة للعصور التي تمرّ بها الأمّة هي أنّها تنبذ الألقاب المبالغ فيها في حال غناها وتقدّمها، وتتمسَّك بها لدى شعورها بالانحطاط والفراغ، وقد تصل الأمور كما في العصر التركي إلى بيع الألقاب والمتاجرة بها.

ثمّ إنني لأتساءل: كيف يجيز عالم ورع وشيخ كبير وفقيه أصيل وزاهد في زينة الدنيا أن توضع له هذه الألقاب الضخمة الفخمة، والتي هي مظهر من مظاهر التنافس على المواقع الدنيويَّة، لأنَّ مَنْ ينافس غيره على الموقع الأخروي ـ أي على الجنة والثواب ـ فينبغي أن لا يحفل بأشكال التعظيم؟!! بل نرى بعضهم يغضب إذا لم تُعطَ له مصطلحات التعظيم والتفخيم والأوحديَّة والأعلميَّة!!

انتشار الحوزات العلميّة النسائيّة: ملفت جداً عدد المعاهد الدّينيّة المخصّصة لتدريس النساء العلوم الحوزويّة، التي استُجِدَّت في الآونة الأخيرة!

من حيث المبدأ فإنّ التوفّر على المعلومات الدينيّة ـ بل والتوسّع في هذه المعلومات ـ قد يكون أحياناً من الواجبات الشرعيّة التي لا يختلف فيها الرجل عن المرأة باعتبار أنّ كليهما مكلّف، وأنّ طلب العلم ـ كما في الحديث ـ فريضة على المسلم الذي يشمل المسلمة، وهذا أمر لا خلاف فيه، بل ربما تبدو ظاهرة إقبال بعض النّساء على طلب العلوم الدينيّة في هذه المرحلة من تاريخنا المعاصر مظهراً إيجابياً، ولكنني ومن وجهة نظري، فأنا لا أرى أنّ الإسلام يقرّ مبدأ ما اصطُلح على تسميته بـ(رجل الدّين) وخاصّةً عندما تصبح كلمة **رجل الدين** تعبيراً عن طبقة من الرّجال لا عمل لهم سوى الشؤون الدينيّة، بل هم يتعيّشون على هذه المهنة، ففي الإسلام ـ بنظري ـ أنّ كلّ مسلم هو رجل دين، نعم هناك ما يمكن أن نسميه بـ (عالم الدين) ووفق فلسفة الإسلام، بل حتى وفق بعض العصور الإسلاميّة فإنّ عالم الدين لم يكن **يعتاش** من

هذه الصفة، فتصبح هذه الصفة مهنة، وليست رسالة، ومن المعروف تاريخياً أنّ الكثير من علماء الدين والشريعة البارزين كانوا يمارسون أعمالاً أخرى يعتاشون منها.

وهذا ما عزّز مقولة أنَّه لا **أكليروس**(*) في الإسلام، التي تعني مهنة رجل الدين في المسيحيّة وتذكر بأنَّ المجتمع المسيحي الغربي خاصّةً نشأت فيه طبقة اجتماعيّة اسمها **الإكليروس**، وهي بحكم مصالحها كانت تتحالف مع طبقة النبلاء والأغنياء، وهذا ما لا يصحّ فيما يتعلّق بالمضمون الرسالي لمهنة عالم الدين في الإسلام.

ولكن - بكلّ أسف - فإنّ شيئاً غير يسير ممّا اقترفته الكنيسة في تكوين طبقة من الإكليروس قد تسرّب إلينا نحن المسلمين، وصار لدينا ما يشبه هذه الطبقة، وبما أنّ المجال في هذه المداخلة لا يتّسع للشرح والتفصيل حول ظاهرة رجال الدين في الاجتماع الإسلامي، وأنّ المقصود من هذه المداخلة إبداء الرأي حول الاتجاه المستجد والذاهب إلى تعميم مهنة

(*) كلمة يونانيّة خاصّة بالكنائس المسيحيّة، تعني أصحاب الرّتب الكهنوتيّة.

رجل الدين المقتصرة على الرجال، تعميمها على النساء، ليصبح لدينا أيضاً طبقة من النساء لا أدري ماذا أُطلق عليها، وهل يصحّ أن نقول مثلاً: أنّ لدينا نساء عاديات ونساء دين!

وهذا ما لا أراه مفيداً لأنّه يتجاوز الحدود المطلوبة من توفير عدد من العلماء في المجتمع، وليس توجيه غالبية المجتمع أو كثرةً كاثرةً منه للتخصّص في علوم الدين **[وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ]**. فإنّنا نلاحظ أنّ القرآن الكريم يشير إلى أنّ المطلوب هو نفر محدود من الرّجال، وحتى لو كان ذلك يتضمّن التوجه إلى النساء فإنّ المطلوب أن تبقى هذه الفئة محدودة وأن تكون مهمّتها الرساليّة هي تبليغ الدين، وليس الاعتياش على مهنة الدين إذا صحّ التعبير، وإنّني لألاحظ بسبب المبالغة في انتشار ما يسمى (حوزات دينيّة للنساء) أنّ ظاهرة امتهان الدين، وخاصّة قراءة التعزية، وأداء بعض الطقوس سواء ما كان منها مشروعاً أو غير مشروع، بدأت هذه الظاهرة تتجلّى في عدد كبير من نساء مجتمعنا، ولا أريد أن أتحدّث هنا عن أولئك النّساء المدّعيات المعرفة الدينيّة بالقيام ببعض الشعوذات وكتابة الأحراز، وتقاضي الأجور من بسطاء

الناس على مثل هذه الأعمال.

وبالخلاصة فإنّي لا أذهب إلى القول بإبعاد المرأة عن مجال العلوم الدينيّة لا بدّ أن يكون ذلك ضمن تنظيم تشرف عليه مؤسسات كفوءة ومخلصة وقادرة على اختيار أعداد محدودة من النساء يملكن الكفاءات الدينيّة والفكريّة للتخصص في مجال العلوم الدينيّة، إذ بدون وجود هذه المؤسسات فإنّ بوسع كلّ امرأة تمتلك قدرة على الحذلقة وترديد بعض الشعائر وحفظ بعض المجالس أن تصبح لها مرجعيّة دينيّة، خاصّة في مجتمع ما زال الكثير من النساء وحتّى الرجال فيه يؤخذون بهذه الحذلقات والشعوذات، ويقبلون نسبتها إلى الدين، والدين منها بُراء!

وهذا ما يجعلني أخالف الاتجاه الذي يريد المبالغة في تعميم الدراسات الدينيّة على كلّ من يريد ومن يرغب بغضّ النظر عن دوافعه التي تكون في أكثر الأحيان غالباً رغائب في سبيل العيش وتحصيل المال.

المحكمة الخاصّة لرجال الدين: يُطالب بعض طلبة العلوم الدينيّة باستحداث محكمة للمعمّمين؛ احتراماً لهم، وتمييزاً لهم عن سواهم؟

الفكرة المطروحة عند بعض رجال الدين أو غيرهم والتي تطالب بمحكمة خاصّة برجال الدين ـ أي منفصلة عن القضاء العام ـ أعلن أنّ هذه الفكرة لا تستقيم مع جوهر العدالة الذي يفترض في الأساس مساواة الناس كلّهم مهما تنوَّعت طباقاتهم وأديانهم ومواقعهم الشخصيّة والعائليَّة، كلّهم أمام القضاء يتساوون في الحقوق وفي الواجبات التي تمليها العدالة والمجسدة بالجسم القضائي المعتمد، وإلّا ـ أي لو أردنا أن نجعل لكلّ فئة قضاء مختصّاً بها ـ فإنّ هذا الإجراء هو أخطر وأسوأ خيار يمكن أن ترتكبه الجماعات أو الدول منطلقاً بذلك ليس من الفلسفة والأدبيات القانونيّة المعاصرة فحسب، بل من العقيدة الإسلاميّة التي تعتبر فيها وحدة القضاء عنصراً بل ركناً أساسياً من أركان إقامة العدل بين الناس، وهذا من الأمور البديهيّة التي لا حاجة للتوسّع فيه، وإنّما بشأن السؤال الخاص عن محكمة لرجال الدين فإني أرى فيها خرقاً واضحاً، بل

فاحشة لمبدأ العدالة والمساواة، خاصّة وإن الإسلام لا يعترف بصفة **رجل الدين** فالمسلمون كلّهم من رجال الدين، ومنهم الفقهاء والمتخصصين بالعلوم الدينيّة، فهم ليسوا رجال دين، وإنما هم علماء دين، وأنّهم لا يختلفون عن سائر الناس، وأنّ أحكام القضاء التي تنطبق على الناس تنطبق عليهم.

أُضيف إلى ذلك أنّ هذه الفكرة يمكن أن تُستخدم في اتجاهَين أحدهما: وضع القوانين التي تُعطي امتيازاً لرجل الدين، ولطبقة رجال الدين وهو اتجاه مرفوض شرعاً، لأنّه لا يوجد في مصادر الشريعة ما يسمح بذلك.

والاتجاه الثاني وهو الأغلب في رأيي - رغم أنّ بعض رجال الدين لا يلتفتون إليه - هو أنّ محاكم مختصّة فقط برجال الدين هي ليست في مصلحة رجال الدين بأيّ وجه، وهي غالباً ما يتمّ اقتراحها بهدف تطبيق أحكامٍ تخدم السلطة في التحكم بمصائر رجال الدين حيث تُعْطَى هذه المحكمة صلاحيات تأديب وعقوبات لرجال دين معارضين للسلطة فيما القانون العام لا يُعْطِي هذه الصلاحيات للمحاكم العامّة، فلا تعود السلطة قادرة أن تتحكم بخيارات رجال الدين وآرائهم فهم يخضعون للقانون العام الذي يخضع له المجتمع كلّه، والذي غالباً

ما يكون قانوناً عادلاً يجيز لرجل الدين أن يعارض السلطة، وأن يحاكم رجل الدين أمام هذا القضاء فلا يعود هناك مجال لتطبيق أحكام في الغالب ما تكون دوافعها سياسيّة في إطار الدولة التي تقيم محكمة خاصّة لما تسميه رجال الدين.

وبهذه المناسبة فإنّه لا يسعني إلّا أن أكون معارضاً مع كثير من علماء الدين في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة لوجود هذه المحكمة، ومطالباً بإلغائها صوناً لمبدأ العدالة التي هي الهدف من وظيفة القضاء في الدولة.

الجمع بين الجامعة والحوزة: تكثر الدّعوات المطالِبة بالجمع بين الحوزة والجامعة، ما رأيكم بذلك؟

أعتقد أنّه يجب أن يكون هناك تفاعل مستمر تنشأ ضرورته في تقديري من ضرورة الاستفادة من المناهج العلميّة والفكريّة المستجدة لأنّ الدين في نظري هو حقل من حقول المعرفة، ولأنّ حقول المعرفة وإن كانت كلّ واحدة منها مستقلة عن الأخرى، إلّا أنّ ثمّة تفاعلاً ضرورياً بين هذه الحقول، كما هو التفاعل القائم بين حقول المعرفة الوضعيّة من علوم إنسانيّة

وعلوم تطبيقيّة، ولا ينبغي أن تكون المعرفة الدينيّة على الأقل في حدّها الأدنى الضروري معزولة عن حقول المعرفة واختصاصاتها المتعددة التي تدرس في الجامعات الحديثة.

فنحن نعلم بأنّ الاختصاصات المتعددة في حقول المعرفة الإنسانيّة تطوّرت وأبدعت مناهج جديدة، وهي مناهج موضوعيّة لا يمنع الدين من الاستفادة منها لإنتاج مناهج متجددة في دراسة العلوم الدينيّة، كما لا بدّ لطلاب العلوم غير الدينيّة أن يكونوا على صلة بكثير من مبادئ العلوم الدينيّة حتى لا يبقى هذا الفصل الضار بين المعرفة الدينيّة والمعرفة الوضعيّة، ومن المعلوم أنّ مناهج الجامعات الرسميّة وغير الرسميّة في عالمنا العربي قد نشأت إمّا بمبادرة الاستعمار في المرحلة الماضية، وإمّا أنّها أنشأت وفق مناهج الجامعات التي وضعها الاستعمار والتي كانت تستبعد دراسة المعارف الدينيّة.

وقد نجح ـ بكلّ أسف ـ الاستعمار في مرحلة طويلة من تاريخنا الحديث في إبعاد النخب المثقّفة التي تتخرّج من هذه الجامعات في إبعادها عن الإسلام، وفي تقديم نظرة مشوّهة إلى مبادئ الدين.

ومن الطبيعي إذا أردنا أن نواجه هذه الظاهرة، وأن نصلح المناهج الجامعيّة أن نقيم جسراً متيناً من التواصل بين العلوم الدينيّة الأصيلة التي تتوفّر عليها الحوزات العلميّة الدينيّة الجادة وبين الجامعات الرسميّة والأهليّة التي تدرس العلوم الإنسانيّة والعلوم التطبيقيّة وفق المناهج الغربيَّة.

وفي تقديري أنّ الحوار الذي سيرافق هذا التواصل من شأنه في الدرجة الأولى أن يرفع ذلك الوهم المكرس في عقول الكثيرين من النخب الجامعيّة؛ بأنّ هناك تناقضاً بين الفكر الديني والفكر العلمي الحديث.

فكثير ـ حتى من النخب المثقفة ـ ما زال يظنّ ويعتقد أنّ الدين يمارس منهجاً في تفسير الطبيعة والظواهر الفيزيائيّة والكيميائيّة والفلكيّة بتصوّرات موروثة وخرافيّة، ولا يدرك هذا البعض أنّ الأسئلة التي يجيب عليها الدين ليست هي الأسئلة المطروحة أمام العلم، وأنّ الدّين ليس من دوره أن يقدّم تفسيراً علمياً لظواهر الكون، بل ترك المجال في ذلك للعقل الإنساني، وأناط به مسؤولية التأمّل والبحث والاستنتاج وأنّ الدين يبارك إنجازات العلم وسعيه في ميادين المعرفة، أمّا الدين فإنّه يجيب عن أسئلة الغيب، التي لا يدّعي

العلم أنّها من اختصاصه.

فالوحي السماوي هو كتاب هداية وليس كتاباً مختصّاً في علم من العلوم، أو في العلوم كلّها، ولا يوجد في معطيات العلم ما يتناقض مع الحقائق التي يتكلّم عنها الوحي.

لقد آن الأوان لكي تنتهي أسطورة التعارض بين الدّين والعلم، فإذا كانت الأجيال السابقة، وقبل حركة النهضة العلميّة التي بدأت في القرون المتوسطة كان الدين في نظر الكهنة وفي نظر الناس مسؤولاً عن تفسير الظواهر الطبيعيَّة؛ كالبرق والرّعد والزلازل وغيرها، والحقّ أنّ الدين ليس من اختصاصه أن يفسر هذه الظواهر، بل فتح للإنسان باب المعرفة وحثّه على التأمّل والبحث، حتى وصل الإنسان إلى المناهج العلميّة التي تفسّر هذه الظواهر.

ومنها كرويّة الأرض ودورانها حول الشّمس، وأنّها ليست مركز الكون، كما كانت الكنيسة تعلّم ذلك وتعتقده، الأمر الذي أدى إلى صدام بين المؤسسة الدينيّة وبين اكتشافات العلم، وهذا الاصطدام هو مسؤوليَّة المؤسسة الدينيّة من جهة، والنزعة العلمويّة لدى العلماء (علماء الطبيعة) في ذلك

الوقت المبكر، ولم يعد مقبولاً أن يستمرّ الجدال الخاطئ في المفاضلة بين العلم والدين، لأنّ لكلّ مجاله واختصاصه، فهما لا يتناقضان بل يتكاملان.

ومن الملاحظ أنّ المرحلة التاريخيّة التي بدأ يبرز فيها دور العلم أصابت الكثيرين من النخب العلميّة بالغرور وظنّوا أنّ حاجة الإنسان إلى الدّين قد انتهت، وأنّ العلم هو الكفيل بتحقيق كلّ ما يطمح إليه الإنسان.

أنا منحاز إلى النجف: كثيراً ما يتداول أهل العلم وطلبة العلوم الدينيّة بشأن المفاضلة بين حوزتَي النجف الأشرف وقم المقدّسة، فيرى البعض أنّ حيويّة قم أميز، فيما يرى آخرون رزانة الحوزة النجفيّة؟

طالما سُئلنا عن الفرق بين الحوزة العلميّة الدينيّة الشيعيّة في النجف الأشرف والحوزة العلميّة الدينيّة في قم المقدّسة، والملاحظ أن البعض لا يرى فرقاً بين هاتين الجامعتَين نظراً لكون مناهج الدراسة الدينيّة بين الحوزتَين متماثلة أو متشابهة على الأقل، ولكن من جهتي ـ وهذا ما

يشاركني فيه كثير من الأخوة العلماء ـ فإني أعتقد بأنّ ثمّة فروقاً، وهي فروق قد تكون طبيعيّة إذا نظرنا الإطار الذي تقع فيه كلّ من الجامعتين، أو الحوزتين، وانتبهنا إلى أن حوزة أو دائرة مختصّة بشؤون العلم والمعرفة لا بدّ لها أن تتأثر وتؤثّر في المحيط الذي توجد فيه، وبالنظر إلى الحوزتين المذكورتين، فإنَّ أبرز ما يمكن أن نلحظه في اختلاف المحيط الذي تقعان فيه، هو كون النجف الأشرف تقع في محيط عربي، بينما الأخرى تقع في محيط بشري وفكري وثقافي غير عربي، وإذا نحن تعمّقنا في مؤثّرات اللغة على المعرفة وخاصّة إذا كانت هذه المعرفة فرعاً من العلوم الإنسانيّة، وكانت اللغة ذات أثر فعَّال في موضوعاتها ومسائلها فإننا نعتبر حوزة النجف أكثر ارتباطاً لجهة العلوم التي تقدمها أكثر ارتباطاً باللغة العربيّة وخصائصها ومميزاتها، وهذا ليس أمراً غريباً فالإسلام تجسَّد بالقرآن الكريم، وهو ذروة اللغة العربيّة من جهة، كما أنّ بداية العلوم الشرعيّة وتطورها كانت مادّتها اللغويّة هي العربيّة، ويمكنني أن أذهب إلى أبعد من ذلك، فأشير إلى أنَّ اللغة العربيّة التي تمّ انتاج العلوم الإسلاميّة بواسطتها كانت لغة بسيطة، وفطريَّة إلى حدّ كبير، وعندما تترجم اللغة العربيّة أو

أي لغة أخرى، عندما تترجم إلى لغة ثانية سوف تخسر بالتأكيد الكثير من روحها ومن خصائصها على النحو الذي يجعل النصّ المترجم نصّاً ضعيفاً وغير مؤهّل تأهيلاً كاملاً لنقل المحتوى الذي تتضمنه هذه اللغة، وهذا ما حصل فعلاً عندما تمّ نقل العلوم الشرعيّة من اللغة العربيّة إلى اللغة الفارسيّة.

أمّا بشأن اللغة الفارسيّة، فلا بدّ أن نلحظ أمراً يتعلّق بتراث هذه اللغة، وبما يحتشد في هذا التراث من خصائص تتعلّق بالمضمون وبأسلوب الأداء، فإنَّ هذه الخصائص وهذا الأسلوب، وهو يؤدي المفاهيم الجديدة بالنسبة له، وهي مفاهيم الإسلام وشريعته لا بدّ أن يتأثّر بروح اللغة الفارسيَّة وبحساسيتها، وهذا ما نلاحظه ليس في اللغة الفارسيَّة التي كتب فيها علماء الفرس، بل نلاحظه في اللغة العربيَّة التي كتب فيها علماء فارسيون لجهة ضعف الروح العربيّة، وبدت لغة هؤلاء العلماء وكأنّها ترجمة من الفارسيّة إلى العربيّة، ومن خصائص اللغة الفارسيّة وتراثها هو العلاقة بالموضوعات الفلسفيَّة وما تتضمنه من تعقيدات ذهنيّة وفكريّة، وهذا ما انعكس مع الأسف على بعض كتب الدراسات الأصوليّة والفقهيّة التي تدرّس في جامعة النجف نظراً لشدّة تأثير العلماء

الفرس حتى على حوزة النجف، وهذا الأمر وإن يكن فيه بعض الإيجابيات لجهة الإستفادة من ثقافة اللغة الفارسيّة إلا أنَّه جعل العلوم الشرعيّة وخاصّة علم الأصول علماً معقّداً ومليئاً بكثير من الزوائد، ومزجت إلى حدّ كبير بينه وبين المسائل الفلسفيّة، وفي كلّ الأحوال فإننا نقرّ بأنّ الإسلام رسالة وخطاب لجميع الأمم، ومن الطبيعي أن تتلقى الأمم هذه الرسالة بأسلوبها الخاص، متأثّرة بتراثها الخاص أيضاً، سواء كانت هذه اللغة عربيّة أو فارسيّة أو حتى التلقي بلغات أخرى، ولكن يبقى أن اللغة العربيّة هي اللغة الأم التي نزل فيها القرآن، والتي كانت المادّة الأولى لنشوء العلوم الإسلاميّة بدليل أن الفرس وغيرهم كانوا مضطرين لتعلّم اللغة العربيّة من أجل فهم القرآن والحديث النبوي، وسائر العلوم التي نشأت في القرون الثلاثة الأولى لنزول الإسلام، و مادّتها اللغة العربيّة.

فيما تقدّم أرجو أن لا يُنظر إلى هذه الرؤية بوصفها نظرة قوميّة عنصريّة، فليس من المقصود أن يتخلّى المسلم غير العربي عن لغته أو عن انتمائه القومي، بل لا بدّ من الإعتراف أنّ علماء وفلاسفة ومحدثين من الفرس والترك وغيرهم قد

أضافوا الكثير إلى العلوم الإسلاميّة، ولكن ذلك لا يمنع أن نشدد على تعريب علومنا الإسلاميّة، وهذا في نظرنا لا يمكن أن يتم إلا في محيط عربي وبيئة عربيّة، والنجف بالمقارنة إلى قم هي المحيط الأصلح بنظرنا لتحقيق هذا الأمر، فإذا أضفنا هذه المعطيات إلى معطى آخر، وهو السبق الزمني الطويل لقيام جامعة النجف الأشرف، وتأسيسها على يد الشيخ الطوسي، منذ أكثر من ألف سنة، وقبل زمن التشيع في إيران، وبالتالي تأخر قيام الحوزة العلميّة في قم بمئات السنين عن حوزة النجف، فإننا من أجل ذلك نحن منحازون لا إلى إلغاء حوزة قم، بل إلى أولويّة حوزة النجف الأشرف.

نصائح لحوزة النجف: أشعر أنّ لديكم عاطفة خاصّة تجاه حوزة النجف الأشرف.. انطلاقاً من ذلك، وبعد خبرتكم التي تزيد على نصف قرن في الحوزة العلميّة؛ ما هي نصيحتكم لحوزة النجف الأشرف؟

تتميز جامعة النجف الأشرف بأنّها من الجامعات العريقة التي ربما سبقت في نشأتها الكثير من الجامعات الإسلاميّة

المتعددة في العالم الإسلامي، كجامعة الأزهر وجامعة القرويين في المغرب، وغيرها من الجامعات الأقل أهميّة، وهذا يكرس جامعة النجف بوصفها جامعة ذات تاريخ طويل وعريق، ومن الملاحظ أن الجامعات والمؤسسات العريقة تنشأ فيها عبر التاريخ مجموعة من القيم والمفاهيم، ويجري تكريس هذه القيم، سواء في شكل الدراسة كما في مضمونها، كما في السلوك المفروض على طلاب هذه الجامعة، وتغدو عمليَّة النقد لهذه المناهج أو القيم المكرسة نوعاً من الخروج على ما يشبه الخروج على المقدّسات، مع العلم أنّ المقدّسات هي تلك التي تتصل بالأحكام الدينيّة الثابتة، أمَّا ما يتصل بالمناهج وبالعادات والتقاليد حتى لو كان هذا مقدَّساً بنظر البعض فهو في واقعه إنجاز تاريخي بشري قابل للتطور والتغيير، وفق تطوّر العصور المتوالية، ومما لا شكّ فيه أن ثمّة متغيرات ومستجدات كثيرة، منذ تأسيس جامعة النجف، أي قبل ألف سنة، ثمّة عالم يتغير، وثمّة حاجة لتطوير مناهج الدراسة، كما ثمّة حاجة لتطوير الخطاب الديني ولتجاوز الكثير من المفاهيم والقيم وأنماط السلوك، خلافاً لما يراه البعض من العلماء والطلاب في هذه الجامعة، الذين يعتبرون أن تراث السلف الصالح في هذه

الجامعة المتعلّق بقيم التدريس، وتطوير المناهج وإضافة علوم مستجدة إلى المناهج المتبعة يعتبرون بدافع الحرص على هذه الجامعة أنّ مثل هذه المتغيرات التي يمكن إحداثها سوف يؤثّر على بنية هذه الجامعة، وعلى قِيَمها، وسوف ينال من قدسيّة السلف الصالح الذي أسس لمناهج، وأرسى القيم التدريسيّة والعلميّة، كما القيم التربويّة والأخلاقيّة وصولاً حتى إلى موضوع الزي الخارجي لطالب العلم، فما زلتُ أذكر أن قيم جامعة النجف كانت تنتقد بشدة بعض المظاهر الشكليّة بشأن الزي، كما على سبيل المثال انتقاد الطالب الذي يطيل شعر رأسه، أو يستعمل ساعة اليد، أو حتى الذي يلبس الجوارب، معتبرين ذلك خروجاً على قيافة الطالب، ومن ذلك اقتناء الراديو، فضلاً عن التلفزيون، وكذلك قراءة الصحف التي كانت محظورة في القيم النجفيَّة، وإذا حاولنا من خلال هذه الأمثلة وغيرها أن نقيّم أنماط السلوك هذه فسوف نصل إلى توصيف يطال جانباً حيوياً من جوانب التطوّر الذي ينبغي أن يكون سمة لجامعة تستطيع أن تحتفظ بثوابت أساسيّة، ولكنّها في الوقت نفسه تعجز عن مواكبة العصور المتغيّرة، وهذا الموقف الذي نستطيع أن نصفه بالجمود غير المبرر يتصل أيضاً

وإلى حدّ كبير بمناهج الدراسة، واقتصارها عبر فترة طويلة جداً من الزمن على كتب معيَّنة، بحيث يغدو الإنتقال من هذه الكتب إلى مؤلّفات جديدة أنتجها علماء وفقهاء ليسوا غرباء عن المواد الدراسيّة التقليديّة، يصبح الإنتقال إلى هذه الكتب أمراً يتنافى مع السلوك الدراسي القديم، وما زلتُ أذكر مثالاً على هذا الأمر يتعلّق بعلم المنطق، حيث الكتاب المكرَّس لدراسة المنطق هو **حاشية ملا عبد الله** التي يتجاوز التعقيد في عبارتها وأدائها كلّ الحدود التي يسوغها كتاب لدراسة المنطق، وكان شرط الطالب الجاد هو أن يَدْرس هذا الكتاب ويتقنه بعد معاناة كأداء، ولا يُقْبَل منه أن يَدْرس كتاباً حديثاً يحتوي على مضمون كتاب الحاشية ويزيد عليها، وهو كتاب **منطق المظفر** الذي وضعه عالم متضلع بشؤون المنطق، ولكنّه يمتلك منهجيَّة التوضيح والسهولة في أداء المطالب، أي مطالب علم المنطق، وهكذا في كتب كثيرة، في الأصول والفقه.

أقول: إنّ التمسك بمناهج الدروس عبر الكتب القديمة، وأمام تعقيداتها يمكن للطالب أحياناً أن يعجز عن متابعة الدراسة، وهذا ما حصل لطلاب كثيرين، كما أن من مجالات

النقد الحيويّة لمناهج الدراسة هو أن القيم التقليديّة للحوزة العلميّة في النجف تأبى إدخال أي علم من العلوم الحديثة المستجدة إلى مناهج الدراسة، وعلى الأخص فإنّها تأبى إدخال دراسة لغة أجنبيّة يفترض العصر الراهن أن يتوفّر عليها العالم الديني.

في خلاصة هذه الرؤية النقديّة، ومع التأكيد الذي سبق وأن أوردناه لجهة ضرورة استمرار جامعة النجف بوصفها ذات الأولوية بين الجامعات والحوزات الدينيّة الشيعيّة، أقول رغم ذلك فإنني لأحسب أنَّ هذه الجامعة يمكن أن تستمر على النحو الذي نطمح إليه إلا في معالجة هذه المشاكل والعقد التي ذكرناها، وفي إدخال معارف وعلوم معاصرة إلى مناهجها، كما أنَّه يجب إدخال عنصر التنظيم الذي يُشَكِّل ضرورة لا بدّ منها بحيث يكون هناك ما يشبه أنظمة الجامعات المتقدّمة في عالمنا اليوم، من حيث المراحل التي تمرّ بها دراسة الطالب لهذه العلوم فلا يترك الطالب وشأنه في تدبير شؤون دراسته، بل لا بدّ أن يلتزم بنظام جامعي ينقله من الدراسات التحضيريّة إلى الدراسة الجامعيَّة، ومن ثمَّ إلى الدراسات العليا التي تتوّج عادة بما يُسمّى بشهادة الدكتوراه، وربما جاز لهذه الجامعة أن

لا تلتزم حرفياً بتسمية هذه المراحل، وأن تحتفظ لنفسها بخصوصية الأسماء التي تطلقها على مراحل الدراسة، فلا يعود الأمر كما هو الآن، حيث يصعب على الناس وعلى العامّة التمييز بين الذين يرتدون اللباس الديني نفسه، والعمامة نفسها، دون معرفة ما هي الشهادة التي يتميّز فيها هذا المعمم عن ذاك.

وهذا في نظرنا ليس أمراً شكلياً بسيطاً، لأن عدم وجود معايير وشهادات يؤدي إلى الكثير من الفوضى في نقل الفتاوى، وفي ابتداع الفتاوى التي لا يعرف صاحبها إذا كان جديراً بهذه المهمّات، أو غير جدير بها.

هذا ملخص ما يمكن أن يطرحه الناقد والحريص في الوقت نفسه على جامعة يعتبرها الجامعة الأعرق والأقدر على الإستمرار، وعلى الأخص الجامعة التي تعلّم فيها وأحبّها، ويحرص على إصلاحها كما يحرص على تمجيدها والدفاع عنها.

الحوزة العلميَّة وعلاقتها بالسلطة السياسيَّة: تميّزت حوزة النجف الأشرف العلميَّة بكونها كياناً مستقلاً، بمعنى أنَّ العلاقة بالسلطة القائمة في عهود متعددة ـ بل ربما في كلّ

العهود التي شهدها العراق ـ تميّزت بأنّها كيان مستقل إلى حدّ كبير، ونحن في هذه الكلمة نود أن نوضّح أسباب هذا الإنفصال بين حوزة النجف والسلطات القائمة في عهودها المتعددة خلافاً للجامعات والحوزات الدينيّة في أكثر بلدان العالم الإسلامي، فإذا قارنا بين حوزة النجف وجامعة الأزهر لوجدنا أنّ جامعة الأزهر رغم أنّها جامعة علميّة دينيّة إنما كانت باستمرار على علاقة تتراوح بين الإلتصاق الكامل بالسلطة، وبين الإفتراق عنها، بمسافات ولكنّها محدودة، وكان ذلك تبعاً لطبيعة القيادة أو المشيخة التي تشرف على جامعة الأزهر، وهكذا جامعة القرويين في المغرب، وغيرها من الجامعات الدينيّة السنيّة.

و إذا أردنا أن نكتشف الأسباب التاريخيَّة لاستقلالية حوزة النجف الأشرف، فلا بدَّ أن نأخذ بنظر الإعتبار أن السلطات والحكومات التي مرّت في التاريخ السياسي للعراق كانت باستمرار تنتمي إلى المذهب السني من جهة، وأن التاريخ السياسي الإسلامي في العراق وفي غيره قلّما شهد مرحلة نفوذ شيعي، وهذا السبب في نظرنا جوهري في انقطاع العلاقة

بين الحوزة النجفيَّة والسلطة، وهو أيضاً انقطاع شهد درجات متفاوتة من العلاقة السلبيَّة إلى علاقات أقل تشدّداً في سلبيتها، وخاصّة في الظروف التي لم تتوجّه فيها السلطة إلى احتواء الحوزة، أو إلى التدخل في شؤونها، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الحوزة العلميَّة الدينيّة في إيران قبل الثورة الإسلاميّة.

و إذن فالمسألة ذات صلة وثيقة بالتاريخ السياسي للعالم الإسلامي، وبالعودة إلى حوزة النجف، فإنَّ التشدد في الموقف من السلطة السياسيَّة وعدم الإرتباط بها إرتبط إلى حدّ كبير بشعور الإستقلال الذي هو في نظرنا طموح مشروع لأي مركز من مراكز العلوم، وخاصّة العلوم الدينيّة، ومما ساعد على هذا الإفتراق مع السلطة سواء في النجف أو في قم هو القدرة على الإستقلال المالي، فمن المعلوم أن مصادر المال بالنسبة لهاتين الحوزتين كانت تعتمد على أموال الحقوق الشرعيَّة، التي ترد إلى هاتين الحوزتين، والتي كان المرجع الديني أو المراجع يستغنون بها عمّا يمكن أن تقدَّمه الدولة من مساعدات ماليَّة كما هو الحال في الجامعات السنيَّة.

وبالحقيقة أن هذا الإنفصال عن السلطة أدى لشعور

بالإستقلال وبالحريّة، وإلى التحكم بالمناهج العلميَّة والفكريّة لهذه الحوزات المستقلة، كما أنَّه شكّل انعكاساً للموقف الشيعي بصورة عامّة تجاه السلطات التي من شأنها أن تستفيد من تجيير الثقل الذي تمثّله هذه الحوزات لمصالح السلطة السياسيَّة.

في هذا المفصل التاريخي الراهن، والذي أصبح فيه للشيعة دولة مستقلة، وهي الجمهوريَّة الإسلاميّة الإيرانيَّة، وفي الوقت الذي أصبح الشيعة في العراق جزءاً وازناً من السلطة القائمة، فإنَّ سؤال علاقة الحوزات العلميَّة بالسلطة يصبح مطروحاً بصورة حرجة ودقيقة، فإذا تابعنا علاقة السلطة السياسيّة الإيرانيَّة بالحوزة الدينيّة في قم فإننا نجد دائرة تمتزج فيها أشكال الممانعة والتواصل على نحو لا يمكن أن نستبعد فيه تأثيرات السلطة على الحوزة، ولا تنتفي فيه أشكال الممانعة التي ما زالت قائمة ولو بدرجة أقل من قبل المراجع، ومراكز القوى الدينيّة تجاه السلطة، ونستطيع أن نعيد صورة التجاوب والممانعة هذه إلى تاريخ طويل من تعود الحوزة على الإستقلال من جهة، وعلى استمرار وجهة النظر التي تتخذ طابع الميل إلى استمرار هذا الإستقلال، ومن وجهة

نظرنا فإنَّ هذه الصلة بين السلطة والحوزة في إيران لم تستقر بعد على منهج ثابت ورؤية نهائيَّة وإن كان من طبيعة السلطة أن تمتلك قيادة كلّ المؤسسات في المجتمع الذي تحكم فيه، حتى ولو كانت هذه السلطة كما هو الأمر في إيران منبثقة بدرجة كبيرة من الحوزة العلميَّة نفسها، وبالرجوع إلى النجف الأشرف، فإنَّ الأمر ما زال أكثر غموضاً لجهة علاقة الحوزة بالسلطة الجديدة، فمن جهة السلطة لم تستقر بعد، وعنصر التشيع فيها لم يأخذ مداه النهائي، والنجف ذات تاريخ عريق يمتدّ إلى ألف سنة لا أعتقد أن بوسع أحد أن ينقلب على هذا التاريخ وأن يحوّل حوزة النجف إلى مؤسسة خاضعة لإرادة السلطة أو توجهاتها.

هذا من حيث واقع الأمور، وما قلناه وصف لواقع هذه الأمور، أمَّا لجهة رأينا وتوجهنا، فنحن نرى أن جامعة غنيَّة وعريقة كالنجف الأشرف لا بدّ لها أن تلتزم بتاريخها هذا، ولكن ليس بالمعنى الذي يعيد انتاج العلاقة السلبيَّة إن لم نقل العدائيَّة مع السلطة، وإنما يجب المحافظة على خط الإستقلال التاريخي على أن يترافق مع ذلك مشروع إعادة نظر وتجديد في مناهج الحوزة، وبالتالي في إدخال عنصر المساهمة في توجيه

مناهج الحكم والسلطة دون أن يكون ذلك على سبيل المعارضة السلبيّة، بل لا بدّ من طموح النجف الأشرف كمركز للقيادة الدينيّة، لا بدّ من طموحها لأن تكون أيضاً مرجعيَّة ـ ولو بدرجة ما ـ للسلطة الحاكمة دون أن يؤدي ذلك إلى أن يتعاظم هذا الطموح إلى الدرجة التي يتصدى فيها علماء الدين أنفسهم إلى الحلول في مواقع السلطة السياسيَّة، لأنَّ النجف إذا تحوّلت إلى مركز للسلطة السياسيَّة في بلد كالعراق فإنَّ ذلك يجعلها مهددة كأي سلطة سياسيَّة أخرى لخطر الزوال، وفي حالة الزوال ـ زوال السلطة ـ فإنَّ هذا سيؤثّر على استمرار هذه الجامعة العريقة التي قدرها أن تقف موقف الناصح والموجِّه، وليس الإنغماس المباشر في السلطة.

مسلك علماء جبل عامل ماضياً وحاضراً: خلال أكثر من نصف قرن عاصرتُم الكثير من علماء الدين.. كيف تقيّمون أداء علمائنا القدامى، وكيف ترون واقع الجسم العلمائي في وقتنا الراهن؟

أتيح لي ـ ولو لمدّة قصيرة - وقد تكون غير كافية تماماً ـ

لتقييم الجيل الأسبق من العلماء، ولكن بوصفي ابن عائلة علميّة، أعرف الكثير عن المناخ والسلوك العام لهؤلاء العلماء، الذين لم يبلغ عددهم حتى تاريخ عودتي من النجف أكثر من خمسين أو ستين عالم دين، وبعض هؤلاء ليسوا من الجيل القديم كلّهم؛ إلا أنني أقيّم تقييماً عالياً طابع السلوك العلمي والديني والاجتماعي لهذه الفئة من العلماء، والتي تميّزت بالورع والإجتهاد، وأكثر من ذلك، التي لم تُقصّر في مواجهة الأحداث والتحدّيات الصعبة، التي وقعت على العالِم الديني، سواء من الأتراك أو الفرنسيين، أو حتى من السلطات المحليّة.

وأودّ أن أذكر مِثالاً قد يغني عن صفحات طويلة من الحديث عن سلوك هؤلاء العلماء؛ ففي أواخر القرن التاسع عشر، وربما في عهد المرحوم كامل الأسعد (الجد)، تعرّض أحد الفلاحين في تلك الأيّام لظلم واضح من أزلام ذلك الزعيم؛ فلجأ إلى العالِم المعروف في وقته السيّد نجيب فضل الله، وهو عالم كبير، فكتب السيّد رسالة قاسية اللهجة إلى كامل الأسعد، عنونها بـ(طاغية البلاد وجرثومة الفساد)، وتضمّنت قسوة واضحة تجاه هذا الزعيم، وإنذار له بوجوب إنصاف الرجل المظلوم..

طبيعي أن يغضب الزعيم، ولكن ماذا يصنع مع عالم بحجم السيّد نجيب فضل الله..! ففكّر ـ كما يفعل السياسيون ـ أن يستعين عليه بعالم آخر يوازيه علماً وتقوىً، وربما يتفوق عليه في موقعه النافذ في أوساط العلماء العامليين، وهو العالِم السيّد علي محمود الأمين، وكان الأسعد على صلة طيبة بالسيّد علي محمود الأمين؛ فجاء من موقعه في بلدة الطيبة، حيث كان مقرّ حكمه وسكنه، واتجه إلى بلدة شقراء، ووفق الدبلوماسيَّة المعروف بها، نزع حذاءه قبل الدخول إلى دار السيّد علي، ودخل إلى ديوانه، وقبّل يده، ثمّ توجّه كامل للسيّد قائلاً: يا سيّدي ما رأيك بي، وبخدماتي ودوري الذي أقوم به؟ فكان جواب السيّد أن امتدحه بطريقة لا مبالغة فيها، ودعا له بالتوفيق، فمدّ يده إلى جيبه وتناول له الرسالة المرسلة له من السيّد نجيب فضل الله؛ بقصد إثارة استنكاره، مما يمهّد للزعيم أن يؤذي السيّد نجيب تحت غطاء شرعيّة السيّد علي محمود الأمين..

فما كان من السيّد علي محمود إلا أن قطّب حاجبيه، وأدار وجهه عن كامل الأسعد، فقال كامل : ما رأيك يا سيدي بهذا؟ أجابه: إذا كان هذا رأي السيّد نجيب فضل

الله بك فنحن مع رأي هذا السيّد، فقال له: ماذا أصنع؟ أجابه: لكي نرضى منك عليك أن تذهب من هنا (شقراء) إلى عيناثا، معتذراً ومتسامحاً وطالباً الغفران من السيّد، وتنفيذ أوامره بشأن القضية التي ارتكبها أتباعك. فما كان من كامل الأسعد إلا أن قام بذلك فعلاً، فذهب إلى السيّد نجيب، وطلب منه العفو والمسامحة، وطلب من أنصاره الإنصاف.

هذه القصّة يرويها الذين زامنوا وعاشوا تلك الفترة، وقد أدركتُهم، وهي ذات دلالة عميقة على النهج في سلوك علماء الدين؛ حتى عندما يكون هناك حساسيّة بين العلماء، طبعاً كانت شخصيات هؤلاء العلماء متفاوتة، ولكن جميعهم يتصفون بالزهد والورع والقيام بواجبات الخدمة الإجتماعيَّة، ورعاية الأيتام والفقراء، وبعضهم كان يمارس التدريس لجيل كبير لجبل عامل.

إنّ مدرسة شقراء في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وصل عدد طلابها إلى أربعمائة طالب.. بعض هؤلاء الطلاب أصبحوا علماء، ومن المتفقهين والأدباء والشعراء، بمعنى أنَّ هذه المدرسة كانت تنشر الثقافة في ذلك الزمن الصعب.

فإذا انتقلنا إلى المرحلة الراهنة، ابتداءً من السبعينات والثمانينات إلى يومنا هذا؛ نجد أن هذا الإقبال الكبير على التلبس بزي رجل الدين، سواء أكان بعضهم يستحق ذلك أو لا يستحق، ووجدنا أنّه لأوَّل مرّة يلتقي رجال دين لا يعرف بعضهم بعضاً!! بينما كان الجيل الذي تحدثنا عنه على تواصل وتعارف كامل.

العصر الذي نعيش فيه يختلف طبعاً عن العصور السابقة، ولكن الذي لا يمكن غضّ النظر عنه هو أنّ الكثير من رجال الدين أباحوا لأنفسهم الإنتماءات السياسيّة المختلفة والمتعددة، والمتناقضة أحياناً، وهذا من شأنه أن ينال ـ لا شكّ ـ من الصورة المثاليّة لصفة الورع التي هي أبرز صفات علماء الدين في ذلك الزمن.

ولكنني لا أريد أن أظلم الجيل الجديد فأزعم أنَّه لا يوجد لدى البعض مظهراً واضحاً من التطوّر الفكري والعلمي والتوسّع في المعرفة، وإن كانوا مع الأسف هم القلّة.

فهرس

تمهيد 3
رجل الدين في الإسلام 8
ضرورة توفّر رجال الدين على الفلسفة 13
تعاطي رجال الدين بالسياسة 16
في شكل المرجعيّة الشيعيَّة 21
مشاركة رجل الدين بالإنتخابات 23
المرحلة التي يُستحسن فيها لبس الزي 25
تدرّج رجل الدين 27
الألقاب الحوزويّة 29
انتشار الحوزات العلميّة النسائيّة 33
المحكمة الخاصّة لرجال الدين 37
الجمع بين الجامعة والحوزة 39
أنا منحاز إلى النجف 43
نصائح لحوزة النجف 47
الحوزة العلميّة وعلاقتها بالسلطة السياسيّة 52
مسلك علماء جبل عامل ماضياً وحاضراً 57

نحن أحوج ما نكون لتطوير مناهج الحوزة العلميّة، كما نحتاج لاستعادة ما كان عليه الأسلاف من علماء جبال عاملة، الذين رفدوا التشيع في جميع أنحاء المعمورة، كذلك يفترض الوقوف على نتاجات الكبار من مفكري الحوزة العلميّة، الذين بإمكانهم تصويب الأمور، وتوجيه البوصلة..

وهذه الأمور الثلاثة هي التي فرضت علينا إفراد هذا البحث؛ تعميماً للفائدة، وترشيداً للأمور؛ على أمل أن تُشكل هذه الإضاءات محفّزاً لمزيد من البحث الموضوعي المعمّق، وللتوسّع في مقاربة شؤون وشجون الحوزة العلميّة الشيعيّة.